المرأة الجزائرية المقاولة ودورها في التنمية الاقتصادية

الأستاذة: جهيدة اعجيري، أستاذ مساعد "أ"

قسم الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر

ملخص: ما فتئت المرأة بصفة عامة والمرأة الجزائرية بصفة خاصة، أن تواصل مسيرتها في التنمية من أجل إبراز عطائها والمساهمة بفعالية في بناء مجتمعها؛ ولعل أهم هذه المجالات هو التنمية الاقتصادية، فما هو الدور الذي لعبته المرأة الجزائرية في المجال التجاري والاقتصادي ولاسيما نشاط المقاولة، مما يكرس المساهمة الفعالة لها في التنمية الاقتصادية المستدامة لبلدها. تتمثل العناصر الأساسية للموضوع في: تشخيص النظام القانوني الذي يحدد شروط ممارسة نشاط المقاولة. وأهم الانجازات التي حققتها المرأة الجزائرية المقاولة في التجارة الداخلية والتجارة البيئية. وتتمثل أهم أهداف الموضوع في إبراز مكانة المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية والخارجية بتسهيل الشراكة بين المنظمات النسائية التي تنشط في المجال الاقتصادي.

ABSTRACT: Woman generally and the Algerian woman particularly, never stop the continuation of her development career in order to show her large gift and effective participation in her society building. And one of these domains is the economic development, so what's the role that is played by the Algerian woman in both economic and commercial fields especially the enterprise activity, that's why she participates effectively in the continuous economic growth of her country. And her some important elements related to the topic: The personification of the legal system which determines the conditions of practicing enterprise activity, and the main achievements that are realized by the Algerian entrepreneur women in both internal commerce and exchange commerce.

مقدمة:

لا ينكر اثنان الدور الاقتصادي الذي لعبته المراة على مر الأزمان، سواء على المستوى الأسرة الصغيرة بصفة خاصة أو على مستوى المجتمع بصفة عامة، فمنذ عقود كانت تقوم بأنشطة اقتصادية في إطار الأسرة من خلال المشاركة في الزراعة والحرف التقليدية.

وعند ظهور الرأسمالية والثورة الصناعية في أوروبا نتيجة التطور التكنولوجي، أصبحت حاجة المراة للعمل في ظل هذا التغيير الاجتماعي أكثر من ضرورة في إطار ما يعرف بالتفاعل الاجتماعي، وفي العصر الحديث ومع زيادة التطور التكنولوجي انتشرت وسائل الاتصال وتنوعت، مما ساعد على تفاعل المراة مع فرص العمل والذي أعطى بدوره شكلا من الاستقلالية، لاسيما وأن وقت الأعمال المنزلية التي تقوم بها المراة قد تقلص بفضل الآلات المنزلية المتطورة.

وذلك إلى جانب مساعدة الجمعيات والمنظمات العالمية ودورها في تشجيع المراة على العمل ودمجها مهنيا بإعطائها فرصا متكافئة مع الرجل، وأبرز ذلك ما جاء في ندوة بكوين لسنة 1995¹.

فظهرت المراة في مختلف الميادين والأنشطة، وأبرزها نشاط المقاوله وهو من بين أهم المجالات التي تقدم النساء على دخوله في المرحلة الراهنة ففي إحصائيات 2002 نجد 26% من المؤسسات الخاصة في أوروبا منشأة من طرف نساء مقاولات تسييرها بأنفسهن².

غير أن خروج المراة العربية للعمل لم يظهر إلا حديثا بفعل مجموعة من الظروف والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى التكنولوجية، التي عرفتها المنطقة؛ ولقد ساهمت المنظمة العربية للعمل في فتح المجال والفرص للمراة للمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما نشاط المقاوله من خلال السياسات الداخلية على مستوى برامج التنمية لكل دولة على حدا.

والجزائر كدولة ليست بمنأى عن الأحداث والتطورات العربية والعالمية، فعلى الرغم من إقبال المراة الجزائرية على سوق العمل كان محتشما في بادئ الأمر، حيث كان ولازال يركز على قطاعات معينة، إلا أنه عرف فيما بعد تطورا فأصبحت المراة تمارس وتقوم ببعض

الأعمال والنشاطات التي كانت حkra على الرجل كالأمن والجيش، سياقة الحافلات والقطارات....

وفي ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، أصبح الاهتمام بعمل المرأة من أولويات الدولة وذلك من خلال وضع برامج ومخططات لإدماج أفضل وأكثر للمرأة في عالم الشغل³.

ويظهر جليا تشجيع الدولة لنشاط المقاتلة بصفة عامة والمقاتلة النسوية بصفة خاصة من خلال الأجهزة والوكالات الوطنية المختلفة التي أنشأتها من أجل دعم الشباب ومنها (ANSEJ-ANGEM-ANDI) والتي تمنح الحق لكل من الجنسين الذكر والأنثى في إنشاء مؤسسة خاصة بهم وفق شروط تحددها الوكالة، فعلى مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- ANSEJ - يوجد 14% امرأة ممولة لإنشاء مؤسسات صغيرة⁴، وهو ما يتماشى مع النظام الجديد الذي تتبناه الدولة للتخفيف من البطالة والنهوض بالأسرة بمساعدة تحفيزات الدولة.

وطالما ارتبطت المقاتلة ارتباطا وثيقا بإنشاء مؤسسات مصغرة في إطار قانوني منظم، وهو من أبرز الأعمال التي تسعى المرأة الجزائرية لتحقيقها متخطية كل العقبات والمشاكل التي تواجهها من عادات وتقاليد، ترسخ فكرة دور المرأة في المجتمع التقليدي، وتمنع فكرة تقبلها كشريك اقتصادي للرجل في المشاريع الاقتصادية وذلك من أجل إبراز قدرتها في القيادة من خلال التسيير والتنظيم⁵، وإثبات ذاتها كمواطنة وفاعلة اقتصادية لا يمكن التخلي عنها⁶.

لذلك حظي موضوع المقاتلة النسوية باهتمام من قبل الباحثين وتزايد اهتمام الدول بالمقاتلة النسوية حيث أصبحت مصدرا من مصادر النمو الاقتصادي⁷. غير أنه في الوقت نفسه يجب التخمين في العراقيل التي تحول دون تحقيق الكثير من النساء المقاتلات لمشاريعهن رغم التحديات، والبحث عن الحلول الممكنة لإنتاج هذا النشاط والنهوض به قدما بتضافر كل الجهود؛ وعليه خلصنا للإشكالية التالية: ماذا تعني المقاتلة بالنسبة للمرأة في ظل العراقيل والتحديات التي تواجهها؟ وما هو واقع المقاتلة النسوية في الجزائر؟.

سنحاول الإجابة على ذلك من خلال الخطة التالية:

المبأ الأول: مفاهيم حول الماولة النسوية في الجزائر ومراحل تطورها.

المطلب الأول: مفهوم الماولة النسوية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وتطور النشاط الماولاتي في الجزائر.

المبأ الثاني: واقع الماولة النسوية في الجزائر.

المطلب الأول: موقف القانون من عمل المراة ومشاركتها الاقتصادية.

المطلب الثاني: ظروف وواقع الماولة النسوية في الجزائر.

المبأ الأول: مفاهيم حول الماولة النسوية في الجزائر ومراحل تطورها.

ترتبط التمنية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا وثيقا وجدليا بالتمنية الإنسانية التي تعتبر المحور الأساسي لكل تنمية شاملة ومستدامة، وتشكل مساهمة المراة وشراكتها الكاملة في التمنية أداة أساسية لتطوير المجتمع⁸.

إن التمكين الاقتصادي للمراة في الجزائر لا يتحقق إلا من خلال التمكين السياسي، لأن التمنية السياسية تمثل مطلبا ملحا لتحقيق التمنية الاقتصادية وهي شرط ملزم لتحقيق التمنية الاقتصادية المستدامة⁹. وتعتبر الماولة أهم الأنشطة الاقتصادية المعروفة اليوم، وسنركز على الماولة النسوية.

وتعتبر الماولة النسوية أحد مصادر النمو باعتراف كل الهيئات والمنظمات الدولية التي تنشط في مجال التمنية ولاسيما التمنية الاقتصادية، بما فيها المنظمات المعنية بشؤون المراة العربية كمنظمة المراة العربية.

والماولة النسوية في الجزائر عرفت تطورا ولو تدريجيا بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية لذلك سأحاول التطرق لمفهوم الماولة النسوية أولا ثم تطور هذا النشاط من خلال الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الماولة النسوية.

يجدر بنا لما نتطرق إلى موضوع الماولة النسوية، أن نعرف الماولة أولا ثم المراة الماولة ثانيا.

الفرع الأول: تعريف المفاوضة

1-المفاوضة لغة: هي صيغة للمبالغة على وزن مفاعلة، تقتضي المشاركة من أطراف متعددة.

2-المفاوضة معنا: هي المفاوضة والمبادلة وهي مشتقة من كلمة المفاوض فتشير خاصة إلى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الإقتصادي¹⁰.

3-المفاوضة بالمفهوم الإقتصادي: يقصد به الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج والقائم على تكرار الأنشطة على وجه الاعتقاد والاحتراف بنية المضاربة، بناء على التصميم وتنظيم إدارة بشرية وتجهيزات ورأس المال واليد العاملة والوسائل المالية والمعنوية والقانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين، صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي يكون هو الهدف من المفاوضة أو المشروع.

فإذا لم تتوفر المفاوضة على هذه العناصر فإنه تفقد صفة المفاوضة من هنا لم تعد قادرة منح الصفة التجارية على النشاط ولا على القائم بالنشاط صفة التاجر¹¹.

4-المفاوضة بالمفهوم الاجتماعي: هي وحدة اجتماعية هادفة، تتكون من عناصر بشرية ومادية ومعنوية تحيا وتموت كسائر الكائنات الأخرى، تمارس النشاط الاجتماعي وتتمتع بذمة مالية وتنتج سلعا وخدمات في محيط محدد¹².

5-المفاوضة بالمفهوم القانوني: لما تكون في صورة اتفاق بين الطرفين تعرف بأنها [عقد يتعهد أحد طرفيه بمقتضاه أن يصنع شيئا أو يؤدي عملا لقاء بدل يتعهد به الطرف الآخر].

ويعني هذا التعريف أن المفاوضة هي عقد معاوضة رضائي يلتزم فيه المفاوض بصناعة شيء أو أداء عمل أو تقديم خدمة في مقابل التزام الطرف الآخر بتقديم بدل نقدي متفق عليه، إما شهريا وإما بنسبة معينة من النفقات الفعلية¹³.

ويتناول المشرع الجزائري المفاوضة في الفصل الأول من الباب التاسع من الكتاب الثاني المعنون بالالتزامات والعقود من التقنين المدني¹⁴. ويعرفها في 549 منه: المفاوضة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر.

كما يعرفها البروفيسور الأمريكي "Stevenson" بجامعة "Harvard" هي [اكتشاف الأفراد لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها]¹⁵.

وتعرف المقاولة على أنها ظاهرة الجمع بين فرد ومنظمة، نشاطها يؤدي إلى تغيرات ويجر تعديلات جزئية في النظام القائم¹⁶.

الفرع الثاني: تعريف المرأة المقاولة

إذا كان المقاول يعرف بأنه الشخص الذي يبادر إلى تبني الأفكار الجديدة ويسعى إلى اكتشاف الفرص وهو من يمتلك روح المخاطرة والرؤية الواضحة والقدرة على التخطيط والتعامل مع الظروف الغامضة من أجل إضافة قيمة أو تطوير منتجات لتحقيق الربح والنمو¹⁷.

إن التعريف نفسه ينصب على المرأة المقاولة والتي تملك نفس مقومات الرجل للممارسة مثل هذا النشاط لولا بعض العراقيل والصعوبات.

ولقد جاء في كتاب "Jeanne Halladay" أن المرأة المقاولة هي: [المرأة التي تختار إنشاء مؤسسة لحسابها الخاص وتقوم بتنظيم وإدارة مواردها الخاصة وتحمل المخاطر الكامنة في القيام بذلك على أمل كسب الربح في نهاية المطاف].

أما "Bizo" فقد عرف المقاولة النسوية بأنها [العملية التي من خلالها تقوم امرأة أو مجموعة نسائية بإنشاء واستغلال الموارد الاقتصادية بما في ذلك المادية والمالية بطريقة منظمة لتوفير السلع والخدمات للسوق لتحقيق الربح]¹⁸.

إن المرأة المقاولة هي المرأة التي تعمل من أجل تأمين وتوجيه الموارد المالية والمادية والمعنوية من أجل استغلال فرص متاحة ذات قيمة¹⁹.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وتطور النشاط المقاولة في الجزائر.

إن المتتبع لتطور المنظومة الاقتصادية والقانونية في الجزائر، لاسيما المرتبط بالنشاط المقاولة، يجد أن المشرع لم يفرق بين المقاول كرجل والمقاولة كمرأة، فكلية له الحق في العمل؛ لأن القانون الجزائري يعطي الحق لكلا الجنسين في ممارسة العمل مع منح فرص

متكافئة للحصول عليها إلا أننا نرى بأن القوانين الاجتماعية هي الأقوى في كيفية تطبيق القوانين وطريقة التفاعل معها²⁰.

غير أنه على المرأة المقاولة أن تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تمتلك القدرة على خلق الفرص وتحمل خطر القيام بالأعمال، وكفاءة تسيير مواردها وتحمل مسؤولياتها²¹.

وإذا كان النشاط المقاولاتي الذي تمارسه المرأة المقاولة يكون في أغلب الأحوال في شكل مؤسسة، فإنه يرتبط مفهوم المقاولة ارتباطا وثيقا بمفهوم المؤسسة وهو ما تأكده مختلف التجارب التنموية في أغلب الدول ومنها العربية وبالأخص الدولة الجزائرية، وذلك من خلال المؤسسة المتوسطة والمؤسسة الصغيرة.

ويفرق علماء الاقتصاد بين النوعين بالاستعانة إلى عدة معايير كمعايير الكمية (حجم العمالة، رقم الأعمال، حجم الأصول والإنتاج.....). ومعايير النوعية (التسيير الإداري، أنماط الملكية والمسؤولية وأنماط الملكية...).

وفي الجزائر يتحدد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون 18/01²²، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتمدت من خلاله الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، وذلك حسب المادة 04 منه (تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (2) ملياري دينار أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (خمسمائة) 500 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.....)²³.

إن المتتبع لتطور مسار المرأة المقاولة في الجزائر ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية يمكن أن نقسم هذا المسار إلى مرحلتين نركز فيهما على البعد الاقتصادي لمساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال:

أمام الظروف الاقتصادية القاسية التي فرضها المستعمر على الشعب الجزائري لاسيما سياسة التجويع، كانت المرأة تسعى جاهدة لتغيير هذا الوضع الاقتصادي المزري بإمكانياتها البسيطة، فساهمت في إدارة مشاريعها بنفسها فكانت تقوم بأعمال الزراعة المضنية وبأعمال النسيج وصناعة الأواني الفخارية لتدبر أمور الأسرة في ظل غياب الزوج لكونه يبحث عن عمل أو في أغلب الأحوال مسجون من قبل المستعمر.

وعليه يفهم بأن المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري سواء في الأرياف أو حتى في المدن كانت مقولة ولكن ليس بالخصائص والمفاهيم المعروفة اليوم، لأنها كانت تنتج، تدير وتدبر داخل البيت، من أجل خدمة أسرتها ومجتمعها، وليس البحث عن إثبات الذات والاستقلالية المالية، لأن هذا يتنافى مع عادات وتقاليد المجتمع التقليدي²⁴.

غير أنه خلال حرب التحرير (1954-1962) ساهمت الظروف الاستعمارية القاهرة في تغيير أذهان المجتمع فأصبح خروج المرأة للعمل أكثر من ضرورة لإعالة أفراد أسرتها ومن أجل لقمة العيش خاصة بعد التحاق اغلب الرجال بالثورة التحريرية، ناهيك عن التحاق فئة كثيرة من النساء بصفوف جيش التحرير، غير مبالية بالقيم والعادات التحرير المفروضة آنذاك. وتطورت مشاركتها في الثورة فنشأت أول منظمة نسائية مع بدء التحرير تابعة إلى الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وانطبعت هذه الحركة بطابع الثورة وتأثرت بتكوينها الأيديولوجي²⁵.

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال

لقد تم إدخال المرأة وإقحامها مباشرة في عالم الشغل بعد الاستقلال كمواطنة كاملة الحقوق من أجل المساهمة في بناء دولة اشتراكية عصرية وهو ما أكده الميثاقين الوطنيين 1976 و 1986 حيث جاء فيهما (إن الثورة الجزائرية إذ تعمل اليوم على تجديد تطلعاتها بتوفير الشروط الموضوعية التي تساعد على أن تنبؤا المرأة مكانتها في المجتمع الجزائري، لتهدف إلى تمكينها من الاندماج الفعلي في مسيرة التنمية، حتى تضمن مساهمة ملايين النساء الجزائريات اللاتي يشكلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطني).

ثم توالى القوانين التي أكدت مكانة المراة في المجتمع ومنعت كل أنواع التمييز ضد المراة، دون المساس بالقيم الروحية والعقائدية وقد حافظت المراة على هذا الاستقرار في العمل حتى سنة 1989 من تحولات صدور دستور الانفتاح وما صاحب تحولات ذلك من تحولات اقتصادية وسياسية وانتشار الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثر الجزائر بها.

وهو ما أدى إلى صدور قوانين للعمل ترفع تلك الحماية التي كانت مقررة للعامل فأصبح حق العمل ليس مضمون والتسريح أمر عادي كل ذلك أثر سلبا على المراة، والتي كانت ولازالت تعمل من اجل فرض نفسها كمواطنة كاملة الحقوق وذلك يرجع على زيادة وعيها وارتفاع مستواها الثقافي والتعليمي، فوجدت المراة في أغلب القطاعات اليوم وحتى القطاعات التي كانت حكرًا على الرجل - في التعليم، الصحة، التجارة واليوم تقتحم مجال المقاومة محاولة التوفيق بين نشاطها ومحيطها الأسري²⁶.

المراة المقاومة في الجزائر:

لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية للدولة في انضمام المراة لمجال الأعمال-بعدها سجلت نسب عالية في مجالات الصحة والتعليم والقضاء مثلا-وذلك من خلال تشجيع وتطوير الاستثمار الوطني من خلال خلق فرص للعمل والقضاء على مشكل البطالة، من خلال الترسانة القانونية والتي هدفا النهوض بالاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد الكلي على الثروة النفطية. ومنها الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار²⁷ والقانون 18/01 القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وغيرها ، ناهيك عن النصوص القانونية التي تنظم كيفية تسيير الأجهزة التي استحدثتها الدولة من اجل دعم الشباب منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) .

إن انضمام المراة لعمل المقاومة يمثل حالات فردية تفتقر للكفاءة والاحترافية، مما جعل عدد النساء المقاومات في الجزائر لا يتجاوز 9500 امرأة مقاومة ومع ذلك استطاعت أن توفر 25000 منصب عمل²⁸.

وتوجد اليوم عدد من الجمعيات المهنية المهتمة بحل مشاكل المقاومات نذكر منها وأبرزها (SEVE) والتي تعني المعرفة والرغبة في المبادرة؛ وقد تأسست هذه الجمعية في

1993، ومن أهدافها التشجيع على إنشاء المشاريع وعلى تكوين النساء من خلال ملتقيات دورية في الداخل والخارج والتكوين في مختلف الفروع الخاصة بتسيير المؤسسة وفق المعايير الدولية واختراق أسواق جديدة، علما بان هذه الجمعية عضوة في الثلاثية وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشريك في الغرفة التجارية والاقتصادية المكلفة بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي بالإضافة إلى المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²⁹

المبحث الثاني: واقع الماولة النسوية في الجزائر.

إن النهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر لا يتأتى إلا بمشاركة المرأة أخيها الرجل وفق ما يعرف بمبدأ المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص بعيدا عن تهميش المرأة وإقصائها، وهذه الأخيرة لا تتأتى إلا بتأطير وتنظيم قانوني محكم فما هو موقف القانون من المشاركة الاقتصادية للمرأة؟.

المطلب الأول: موقف القانون من عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية.

إن موقف التشريعات سواء الدولية أو الداخلية واضح من أهمية عمل المرأة في المجتمع ومن ضرورة مساهمة المرأة الاقتصادية ودورها في التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: موقف القانون الدولي.

ولقد كرس القانون الدولي من خلال مختلف العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية على حق العمل بالنسبة للنساء؛ ها هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948³⁰ وهو أول وثيقة تصدر في شأن تقرير حقوق الإنسان ولقد جاءت المادة 280 منه تنص على: (أنه يجب ن تتخذ كل الإجراءات التي تضمن للنساء الحقوق التي يتمتع بها الرجال فيكل المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية مع إثبات حق اختيار المهنة وحق الترقية العادلة).

وجاءت المادة 11 من الإعلان نفسه تنص على أن تتخذ (الدول الأطراف التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق ولاسيما الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر وحقوق أخرى أساسية مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذا الحق كاختيار نوع العمل)، غير أنه ونظرا

لاختلاف الأنظمة السياسية ومستوى تطور الدول والخصوصيات العقائدية بقيت تلك النصوص دون تطبيق فعلي في الواقع، مما استلزم معه نصوص قانونية أكثر واقعية وحزم³¹.

الفرع الثاني: موقف القانون الداخلي.

أما على مستوى القانون الجزائري فإن الجزائر عرفت منذ استقلاله أربعة دساتير (1963-1976-1989-1996) أيدت كلها مساهمة المرأة في الحياة المهنية وأكدت على ضمان حقوقها وفتح الفرص أمامها من تعليم وعمل شأنها شأن الرجل. فالمادة 10 فقرة 5 من دستور 1963³² تنص على (من أهداف الجمهورية الجزائرية مقاومة كل نوع من التمييز القائم على أساس من الجنس والدين).

وبعد الدستور 1976³⁴ الذي أكد في المادة 39 منه على أنه: (تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة).

ويليه دستور 1989³⁵ والذي عرف بدستور الانفتاح والتعددية السياسية ولقد نص في باب المساواة المادة 28 على أن (كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتضرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو الجنس أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي).

أما دستور 1996³⁵ فجاء معدلا لدستور 1989.

المطلب الثاني: ظروف وواقع المقاتلة النسوية في الجزائر

يشير واقع المقاتلة النسوية في الجزائر إلى أن نسبتها مازالت منخفضة بالرغم من التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة وتوزع بالخصوص على قطاعات النسيج، الأعمال العقارية والخدمات، فيما عرفت مؤخرا توجهها نحو القطاع الصناعي والاستيراد والتصدير. وتشير بعض الأرقام المتوفرة حول المقاتلة النسوية -في غياب إحصائيات دقيقة- إلى أن نسبة النساء المقاتلات لا تتعدى 6 بالمائة في الجزائر.³⁶

ورغم أن هذا الرقم منخفض، إلا أنه تضاعف مقارنة بسنة 2005. ويرجع ذلك إلى مختلف الآليات التي وفرتها الحكومة لتشجيع الروح المقاتلانية لدى الشباب عموما وحاملي الشهادات من الجنسين المختلفين، وتشير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج" إلى أن نسبة المستفيدات من مشاريع هذا الجهاز بلغت 11 بالمائة منذ نشأة الوكالة. فيما بلغت النسبة 60 بالمائة بالنسبة للمستفيدات من الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، حيث استثمرت النساء بكثرة لاسيما في مجالات الصناعات الغذائية والخياطة والألبسة والصناعات التقليدية.

ولو تجاوزنا الأرقام التي تبقى بعيدة عن الطموحات المسجلة لدى فئة عريضة من النساء، فإنه يجب القول بأن المشاريع النسوية عرفت طريقها إلى النجاح عبر تجارب رائدة تدل على قدرة المرأة في اقتحام عالم المال الذي ظل لفترة طويلة حكرا على الرجال. للتذكير، احتضنت الجزائر في فيفري 2013 المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية الذي خصص أعماله لموضوع المقاتلة النسوية، إذ دعا في ختام الأشغال إلى بناء قاعدة بيانات تشمل الأسواق المالية الوطنية والإقليمية وقوانين الاستثمار في البلاد العربية وبيانات عن المقاتلة النسائية. ولتسهيل المبادرات النسائية في هذا المجال، أوصت المنظمة بتأسيس نظام تمويلي عربي متكامل لمساعدة ودعم المقاولات المنشأة حديثا. وشددت على أهمية إدخال مفاهيم ريادة المقاتلة في البرامج والمقررات الجامعية، وربط الطالبات بها من خلال التدريب الميداني في المؤسسات الرائدة، وتعزيز التكوين المعرفي في مجال التسويق والعلاقات العامة للترويج للمشاريع النسائية، مؤكدا على ضرورة تشجيع المرأة على الارتباط بالتكنولوجيات الجديدة للتخفيف من حدة الفجوة الرقمية ومحو الأمية الإلكترونية لدى المرأة باعتبار أن لذلك علاقة وطيدة بتطور المقاتلة النسائية.³⁷

وتتنوع العراقيل والظروف الصعبة التي تحد من عمل المرأة في مجال المقاتلة، وأهمها الصعوبات الاجتماعية وتتمثل في عدم تقبل المجتمع للنشاط المقاتلة النسوية، ناهيك عن أهل المرأة أنفسهم، وصعوبات إدارية وهي كثرة الوثائق الإدارية وتشعبها، وأخرى مالية وهي صعوبة الحصول على قروض من البنوك، لكن رغم ذلك فهناك مشاريع تم إنجازها وأخرى في طور الانجاز تحتاج فقط لمتابعة وحماية قانونية.

خاتمة:

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية أضحت أكثر من ضرورة في المجتمع الجزائري، وفي إطار ما يعرف بالتمكين الاقتصادي ظهرت طبقة النساء المقاتلات في الجزائر، ورغم العراقيل والصعوبات التي تواجهها، إلا أن الواقع يثبت نجاح عديد المشاريع لاسيما في شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

غير أنها قليلة بالنظر إلى الطموحات والآمال والنقائص خاصة ما تعلق منها بالتكوين والخبرة، فعلى الدولة المزيد من التدخل لتفعيل نشاط المقاتلة النسوية وذلك من خلال النظام القانوني الذي يهدف إلى تسهيل وتدعيم وتشجيع عمل المقاتلة النسوية وتوفير الآليات القانونية المناسبة لهذا النوع من النشاط ولا يتأتى ذلك إلا بمساعدة المجتمع بصفة عامة والمجتمع المدني بصفة خاصة.

الهوامش:

1-y-zingage ; genre partenaires et égaux ; organisation international du travail, Geneve,2000 ,p19.

2/عدمان رقية: المرأة المقاتلة وتحديات النسق الاجتماعي، رسالة ماجستير، قسم علم اجتماع، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص2

3/ عدمان رقية، المرجع نفسه، ص3.

4/www.anszej.org.dz

5/قايد منى، النساء المقاتلات في الجزائر بين القطاع الرسمي وغير الرسمي (خصائص، دوافع، تحديات)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، علوم تسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص2-3.

6/طاهر محسن منصور الغالي، إدارة واستراتيجيات منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ط1، ص42.

7/ قايد منى، مرجع سابق، ص3.

8/ عائشة بلعربي: أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية؟ ورقة عمل في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، مقدمة إلى منظمة العمل العربية، (21-23 أكتوبر 2008) المملكة المغربية، ص1.

- 9/سميرة جبوري: المراة والتتمية، مقال منشور في الموقع الرسمي لصحيفة للحوار المتمدن، www.alhewar.org، العدد 3859، الصادر في 2012/2309، ص 9.
- 10/ شلوف فريدة، المراة الماولة في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علم اجتماع، تخصص تتمية وتسير موارد بشرية، جامعة قسنطينة، الجزائر 2009، ص 12.
- 11/ سلامي منيرة، التوجه الماولاتي للمراة في الجزائر، مذكرة ماجستير، علوم اقتصاءية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007-2008، ص 36.
- 12/ شلوف فريدة، مرجع سابق، ص 11.
- 13/ لونييسي مريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة الماولاتية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علم اجتماع، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص 34.
- 14/ أمر رقم 58/75 المتضمن التفتين المدني، المؤرخ في 1975/09/26، جريدة رسمية عدد 78، الصادرة في 1975/09/30، معدل ومتمم
- 15/ قايد منى، مرجع سابق، ص 2-3.
- 16/ لونييسي مريم، مرجع سابق، ص 34.
- 17/ قايد منى، مرجع سابق، ص 4.
- 18/ شلوف فريدة، مرجع سابق، ص 12.
- 19/ قايد منى، مرجع سابق، ص 4.
- 20/ عدمان رقية، مرجع سابق، ص 54.
- 21/ مناد لطيفة، المراة الماولة والمشاركة الاقتصاءية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علم اجتماع، جامعة الجزائر، مرجع سابق، ص 53.
- 22/ قانون 08/01 القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 2001/2/12، عدد 17، الصادرة في 2001/12/15.
- 23/ المادة 01 من القانون 01/ السالف ذكره.
- 24/ يحي بوعزيز، المراة الجزائرية وحركة الإصلااح النسوية العربية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2000، ص 23.
- 25/ شلوف فريدة، مرجع سابق، ص 46.
- 26/ شلوف فريدة، المرجع نفسه، الموضوع نفسه.
- 27/ أمر رقم 03/01 يتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20 اوت 2001، جريدة رسمية عدد 77، الصادرة في المعدل والمتمم بالأمر 08/06 المؤرخ في 2006/7/15، جريدة رسمية عدد 47، الصادرة في 2006/07/19.
- 28/ www.algerie.com 09 mars 2009.
- 29/ شلوف فريدة، مرجع سابق، ص 48.
- 30/ الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في 1948/12/10.